الفصل الرابع

شطائر "الهمبرغر" الأمريكية وغيرها من الفيروسات

يصعب العثور على مكان في العالم تقريبا لا يستطيع فيه المرء على الحصول على شطيرة "همبرغر". حتى في أدغال ساراواك النائية، أو غابات البرازيل المطيرة، أو صحارى شمال أفريقيا المقفرة، يتعذر الإفلات من "الأقواس الذهبية" المميزة لمطاعم "مكدونالد"، و"المشواة المتوهجة" لـ"برغر كينغ"، والفتاة الصغيرة المثيرة لـ"ويندي"، وغير ذلك من اللافتات والعلامات والرموز المميزة للمطاعم الأمريكية. لكن "الهمبرغر" أكثر من مجرد سلعة كلية الحضور تتواجد في كل مكان. ففي حين يتم الترويج للهمبرغر المنتج بالجملة باعتباره غذاء، إلا أنه هزيل القيمة الغذائية، بعد إضافة سلسلة من المواد الحافظة لمكوناته. وصحيح أن الهمبرغر يعتبر - علاوة على كل ذلك - من الأطعمة السريعة التحضير بالتأكيد، إلا أنه ليس الوجبة السريعة الوحيدة أو الأولى في العالم حسب الزعم الشائع. فلكل ثقافة وجبتها السريعة. "الشاورما" في الشرق الأوسط، و"التشات" (طبق من الخضار المسلوقة المبهرة) ورغيف الخبز المقلي في الهند، و"ناسي لاماك" (رز وسمك مقدد) في جنوب آسيا، و"البطاطا

والسمك" في بريطانيا، وشطيرة الجبنة وشرائح لحم الخنزير الفرنسية، تعتبر جميعا أمثلة على ذلك. إذن، تختلف حقيقة الهمبرغر، كطعام ومنتج ثقافي، اختلافا بينًا عن المزاعم التي تحيط به.

يعتبر الهمبرغر مصدرا محددا لكراهية أمريكا. فهو أكثر الرموز تكثيفا وتركيزا - وتجميدا؟ - للكُلِّ المعقد الذي هو أمريكا. وعلى شاكلة الهمبرغر، تتألف فكرة أمريكا (أمريكا كفكرة) من عدد من المكونات المنفصلة: هنالك الحكومة، أقوى حكومة على وجه الأرض، أو الدولة الوحيدة المفرطة القوة كما دعوناها؛ وهنالك تاريخ السياسة التي اتبعتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وعواقب هذه السياسات بالنسبة للدول والشعوب خارج حدود أمريكا؛ وهنالك القوة الهائلة للشركات الأمريكية التي يمكن أن تؤثر في سياسة الحكومة لمساندة مصالحها الراسخة، بينما تبقى بمنأى عن أية حكومة تسيطر عليها أو تحاسبها؛ ثم هنالك المفاهيم، والفلسفة، والروح المميزة للنظرة الأمريكية للعالم - مثل الفردانية والإيمان بالحرية الشخصية - التي تشابه المنكهات التي تجعل طعم الهمبرغر مستساغا؛ وهناك الأمريكان أنفسهم، بتوليفتهم الخاصة الجامعة لتصديق الذات، واللامبالاة الظاهرة بالعالم الخارجي،

واليقين بأن أسلوبهم الحياتي هو الأعظم والأشجع والأفضل لجميع البشر. ومثل الهمبرغر، تتقلص أمريكا متعددة الأبعاد هذه وتختزل وتختبر بوصفها "ماركة" معايرة، ومنتجة بالجملة، وتأتي ضمن "صفقة" شاملة. قد يتمتع كل جانب من جوانب أمريكا بشخصيته المميزة الخاصة، والعديد منها، إن أخذت على انفراد، تحظى بصفات وسمات تتفوق حسناتها على دلالاتها السلبية أو التي تثير الشكوك. لكن جوهر أمريكا، مثل الهمبرغر، هو أن الجوانب والملامح الفردية لتأثيرها نادرا ما تحدث على انفراد. الهمبرغر الحقيقي هو كيان مركب غزير ومتوفر إلى حد الإفراط، ومتعدد الطبقات. إن المدى الذي تبلغه أمريكا في تصريحها وتفاخرها بذاتها ككل مركب هو الذي يجعل من الهمبرغر تلك الاستعارة المجازية القوية الرامزة للأمة، والهدف المحتمل ونقطة تركيز الانتقادات الموجهة إلى أمريكا من العالم. الهمبرغر يعني شيئا أكبر من مكوناته - فهو في واقع الأمر أسلوب للحياة.

وباعتباره أسلوبا حياتيا، يعد الهمبرغر بدعة مغرية لها عواقب وتبعات ضارة بالصحة وقابلة للتمييز بكل وضوح. ليس لأنه خدعة مداهنة كلية الحضور فقط، بل لأن الذهنية الاستهلاكية التي يجسدها تعتبر تهديدا ثقافيا داهما وجليا. فهو

يشخص الطريقة التي تستولي فيها أمريكا على حياة الناس العاديين في مختلف أرجاء العالم، وتقلص مساحة حيزهم الثقافي. الفسحة التي تتيح لهم أن يكونوا أنفسهم، أن يكونوا مختلفين، أن يكونوا شيئا آخر غير أمريكا. وأمريكا وتبرز نفسها للعالم مثل شطيرة الهمبرغر: سلعة، ماركة مسجلة، خارجة لتستولي على كل الحيز الثقافي. وهي ترى كل الملامح السلبية لصورتها العالمية لا كشيء متجذر في صلب سياستها الخارجية أو هيمنتها الثقافية، بل مجرد مشكلة في الاتصال والتواصل. بعد الحادي عشر من سبتمبر، عينت إدارة الرئيس بوش شارلوت بيرز كوكيلة وزارة للشؤون الديبلوماسية العامة. اشتهرت بيرز، بعد أن توجت حياتها المهنية برئاسة اثنتين من أضخم شركات الإعلانات في العالم، "اوغليفي & ماذر" (Oglivy & Mother)، و"جي. والتر ثومبسون" (J. Walter Thompson)، لقيامها بـ"بترويج" منتجات مثل بطاقة "أمريكان اكسبريس" الائتمانية. وزير الخارجية كولن باول قال عنها متباهيا أمام أعضاء لجنة العلاقات الخارجية: "أتصدقون ما حصل؟ لقد أقنعتني بشراء أرز 'أنكل بنز'، ولذلك ليس ثمة خطأ في تعيين شخص يعرف كيف يبيع شيئا". أما "الشيء" الذي تبيعه بيرز فهو "ماركة ممتازة جذابة" تدعى "الولايات المتحدة"، والرئيس ووزير الخارجية هما "الرمزان المعبران عن الماركة"[1]. تقول بيرز في

مقابلة مع مجلة "بيزنس ويكلي" (Business Weekly): "فكرة بناء ماركة تجارية تنحصر كلها في إقامة علاقة بين المنتج ومستخدمه.. لسوف ننشر مصادر القوة المعنوية للولايات المتحدة ـ فضائل مثل نظامنا الاعتقادي وقيمنا"[2].

لكن توجد أصلا "علاقة" راسخة بين "المنتج ومستخدمه": علاقة مؤسسة على نصف قرن من الخبرة المتعلقة بكيفية ترويج "شركة أمريكا" لبضاعتها في العالم وإقناعه بمزاياها. ومن نتائج انتشار شطائر الهمبرغر الأمريكية في كافة أنحاء المعمورة، والفلسفة المرتبطة بها، أنها نشرت توحيد المعايير في العالم. فشطيرة "بيغ ماك" تحضر بنفس الطريقة، وتشحن في نفس الحاويات، ولها نفس الوزن، وتباع بنفس الأسلوب في سلسلة من المطاعم المشابهة في مختلف أرجاء العالم. ولربما تكون هناك بعض التنويعات الإقليمية لاقتناص الذوق المحلي والمخيال الثقافي ـ "برغر بالكاري" في الهند، "برغر ساموراي" في اليابان، "برغر رندانغ" في ماليزيا وإندونيسيا ـ لكن المنتج ثابت لا يتغير، بالرغم من "التنويع" المؤمرك على الطراز "المكدونالدي". هذا بالضبط ما خبره العالم من السياسة الأمريكية الخارجية: مع الولايات المتحدة، أنت تحصل على فكرة وممارسة معياريتين في تعاملها مع العالم. الفكرة تدور دوما وأبدا حول "قيمنا" التي توضع على

منصة عالمية: العدالة، الديمقراطية، حقوق الإنسان، الحرية، الهموم والاهتمامات المدنية، الرحمة، التصميم، المسؤولية - كل الفضائل العظيمة للحضارة الغربية. لكن الممارسة تناقض بإلحاح عنيد هذه القيم المثالية. بمعنى آخر، ترتبط أمريكا - سياسيا - مع العالم على أساس ازدواجية المعايير. وهذا يمثل إحدى أكثر الشكاوى من أمريكا شيوعا؛ والسبب الجوهري الذي يجعلها مكروهة من العالم.

لنأخذ على سبيل المثال مسألة العدالة. الحكومة الأمريكية تزعم أن نظام العدالة الذي تتبناه - القانون - موجود في قلب وضمير الأمة. وهي توبخ الدول الأخرى باستمرار بسبب ظلمها وقمعها واستبدادها. فقد أعلن الرئيس بوش في "خطاب الاتحاد" (شباط / فبراير): "إن قواتنا المسلحة قد بعثت برسالة واضحة الآن إلى كل عدو للولايات المتحدة: حتى لو كان على بعد سبعة آلاف ميل، أو وراء المحيطات والقارات، أو على قمم الجبال، أو في أعماق المغاور، مفادها: لن تفلت من قبضة عدالة هذه الأمة". السياسة الخارجية الأمريكية لها مفهومها الخاص عن العدالة، تبدى بجلاء حين اختار البنتاغون اسم "عملية العدالة المطلقة" كماركة مسجلة أصلية للحرب التدميرية في أفغانستان. لكن العدالة المطلقة، كما أشار العديد من

المسلمين، لا يقيمها تبعا لمعتقداتهم إلا الحق تبارك وتعالى برحمته التي وسعت السماوات والأرض. أما العدل البشري فهو محدود وناقص وغير معصوم. إن العدل الذي ينتظر العالم من أمريكا تطبيقه يتطلب القبض على الإرهابيين، ومحاكمتهم في محكمة جنايات نزيهة وعلنية، ثم إنزال القصاص العادل المعقول بهم - الذي يمكن أن يصل إلى السجن المؤبد. وهذا لن يظهر ما تعنيه العدالة فقط، بل سوف ينزع الغموض عن الإرهابيين، ويفضح زيف قضيتهم، ويفتح عيون أتباعهم وأنصارهم. لكن ما الذي نجده بدلا من ذلك؟ "هؤلاء لا يستحقون نفس الضمانات والحماية التي يتمتع بها المواطن الأمريكي عبر الإجراءات القانونية المعتادة"، كما أعلنت إدارة الرئيس بوش[3]. وبالتالي، فإن العدالة بالنسبة للمجرمين والإرهابيين الأمريكيين تعني شيئا؛ لكنها بالنسبة للمجرمين والإرهابيين من غير الأمريكيين تعني شيئا آخر مختلفا تماما. سوف تشكل لجنة عسكرية، مكونة من زمرة من الضباط الخاضعين لأوامر رئيسها، قائدهم العام، لتحديد ما إذا كان بالإمكان "إعدام [المتآمرين] بأسلوب سريع نسبيا"[4] اللجنة العسكرية لا تلتزم بأي مفهوم عالمي عن العدالة أو المحاكمة النزيهة: فهي تنتهك ضمانات المحاكمة العادلة التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الأوروبي، بل تخرق حتى متطلبات الحد الأدنى الذي أقرته

اتفاقية جنيف لعام 1949. وكما ذكرت افتتاحية لصحيفة "نيويورك تايمز"، فإن اللجنة العسكرية تعتبر "انحرافا خطيرا عن الإجراءات القانونية المتعارف عليها"[5]. أما جيفري روبرتسون، أحد أبرز المحامين المدافعين عن حقوق الإنسان في بريطانيا (المعين بتوصية من الرئيس الأعلى للقضاء البريطاني) فيعدد الاعتراضات الرئيسة على اللجنة العسكرية كما يلي:

1 ـ اللجنة لا تتصف بالاستقلالية أو بالنزاهة، حسب ما تتطلبه المادتان 84 و85 من اتفاقية جنيف الثالثة (1949) حول معاملة أسرى الحرب، التي صادقت عليها الولايات المتحدة (إضافة إلى 187 دولة أخرى). فضباط الجيش الذين سيلعبون دور "القضاة" يتلقون رواتبهم وترقياتهم من وزارة الدفاع، وهي ذراع للحكومة التي ادعت أن ["الأسرى"] مذنبون، والتي تتصرف في كل الأحوال باعتبارها السلطة التي تحتجزهم. لقد فوض هؤلاء الضباط بلعب دور "القضاة" من قبل الرئيس، القائد العام، الذي "قرر كتابة" أن المتهمين يجب مقاضاتهم وبالتالي فإن من مصلحتهم الثابتة تجريمهم وإدانتهم.

2 ـ لا يحق للمتهمين الاستئناف، إلا إلى الرئيس، الذي لا يمكن أن يكون نزيها، لأن قرار الاستئناف موجه ضد محكمته.

3 ـ ليس ثمة قواعد أو ضمانات إثبات عادية ـ إذ لا تقبل البينة إلا إذا ظن الضابط الذي يترأس المحكمة بأنها مقبولة. واستنتج قاض أمريكي شهير أجرى دراسة مؤخرا لسجلات اللجان العسكرية في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، أنها "تقدم مثالا صارخا على إمكانية وقوع الظلم والتعسف حين تكون قواعد البينة على درجة من المرونة بحيث تبدو وكأنها غير موجودة".

4 ـ جلسات الاستماع ستكون سرية ولن يسمح لأحد بالاطلاع على محاضرها.

5 ـ لا يشترط العمل بمبدأ البينة على من ادعى، أو أن يحقق الادعاء معيار "بدون أي شك معقول". فالإدانة تثبت بمجرد دليل يتمتع "بقيمة تجريبية واحتمالية بالنسبة للشخص المنطقي". وليس ثمة حاجة لأن يأخذ الضباط الذين يشكلون "هيئة المحلفين" قرارهم بالإجماع ـ فأغلبية ثلثي الأصوات كافية لثبوت الإدانة. كما أنهم لا يقدمون سببا منطقيا مكتوبا لحكمهم.

6 ـ الحكم بالإعدام تنفذه ـ تقليديا ـ زمرة من الجنود رميا بالرصاص[6].

بكلمات أخرى، تنتهك اللجنة العسكرية كل مفهوم عن العدالة عرفته الحضارة. وبعد اتهام طالبان بخرق القواعد الأساسية للعدالة، آثرت الولايات المتحدة تطبيق نوع من العدالة "لا يختلف في الجوهر عن عدالة طالبان التي كانت تنفذ الإعدامات في ملاعب كرة القدم"[7]. ولا يمكن حتى وصف اللجنة بأنها "محكمة الكنغر" القراقوشية التي لا تراعى فيها مبادئ القانون والعدالة (في التسمية إهانة للأستراليين الذين يعرفون الصفات المحببة لهذا الحيوان)، لأنها ليست محكمة على الإطلاق: "إنها امتداد لسلطة الرئيس، الذي يقوم، شخصيا أو من خلال ضباطه المؤتمرين بأمره، بدور المدعي العام، والقاضي، وهيئة المحلفين، وقاضي محكمة الاستئناف"[8].

هذا الاستعراض التيَّاه لمثل هذه الازدواجية بالمعايير هو الذي جعل أمريكا هدفا لكراهية العالم. ومن يسافر في مختلف أرجاء العالم، من البرازيل إلى كندا، ومن باكستان إلى كوريا الجنوبية، سوف يقابل أعدادا ضخمة من الناس الذين سيقدمون مرارا وتكرارا، الأمثلة التالية عن المعايير الأمريكية المزدوجة:

1 ـ تفاخر أمريكا بكونها ديمقراطية، وتحث الدول الأخرى باستمرار على مزيد من الديمقراطية، وتنتقد وتستهجن، أو تتخذ إجراءات عقابية ضد الدول التي تعتبر، من منظور

حكومتها، أقل من ديمقراطية. الناخبون الأمريكيون يختارون أقوى رئيس في العالم، القائد العام لأعظم ترسانة حربية عرفها التاريخ، ومع ذلك فإن القضية الرئيسية المقلقة هي هل سيكلف نصف الناخبين أنفسهم عناء ممارسة هذا الحق أم لا. وما أثبتته الانتخابات الرئاسية عام 2000 هو انعدام الثقة في الديمقراطية المباشرة للآباء المؤسسين لأمريكا. وتبعا لما هو مفروض، لا يوجب النظام الانتخابي الأمريكي اعتبار المرشح الذي حاز على العدد الأكبر من أصوات الناخبين الأمريكيين في كافة أنحاء البلاد رئيسا بالضرورة، كما حدث في انتخابات عام 2000. فالمقترعون الأفراد لا يدلون بأصواتهم لانتخاب الرئيس مباشرة بل لتقرير تشكيل "الهيئة الانتخابية" (Electoral College)، التي توزع على أساس كل ولاية بمفردها. أما عدد "الناخبين" (الذين يشكلون الهيئة الانتخابية) فيخصص لكل ولاية بصورة تتناسب مع عدد سكانها. وللولايات المختلفة ترتيبات متباينة لاختيار أعضاء هيئتها الانتخابية: في بعض الولايات، يحصل المرشحون على أصوات هؤلاء الأعضاء بشكل يتناسب مع أصوات الناخبين فيها؛ في بعضها الآخر يربح الفائز كل شيء. ولذلك فإن الجزء الحاسم من عملية انتخاب الرئيس هو بناء "رقعة الداما" الصحيحة من التأييد في بعض الولايات المحددة. فالأغلبية الساحقة من الأصوات الشعبية في ولاية معينة واحدة،

أو حتى في عدد من الولايات، يمكن أن تكون غير ذات صلة بالنتيجة العامة للانتخابات. المهم هو مكان إقامة مؤيدي المرشح، وليس عددهم المطلق. البنية الهيكلية المبهمة للعملية الانتخابية قصد منها أن تقرر المسألة برمتها، في الانتخابات التي يتعادل فيها المرشحون المتنافسون، لا بواسطة المقترعين أنفسهم، بل من خلال ممثليهم، السياسيين المحترفين في الكونغرس، رغم أن قرار المحكمة العليا - وهي هيئة معينة لا منتخبة - أنهى فجأة التغييرات المحتملة في انتخابات عام 2000 ومنح الفوز لجورج بوش.

2 - تعلن الولايات المتحدة أن الانتخابات يجب أن تكون حرة ونزيهة، وتحرم على الدول الأخرى التدخل في الانتخابات الأمريكية، أو التبرع للأحزاب السياسية الأمريكية، أو التأثير في نتيجة الانتخابات بأية طريقة كانت، لكنها تتدخل بشكل روتيني في انتخابات الدول الأخرى - سرا عبر وكالة المخابرات المركزية حينا، ومن خلال المنظمات الأهلية (NGOs) ووسائل الإعلام أحيانا. على سبيل المثال، قدمت وكالة المخابرات المركزية الدعم المالي في الخمسينيات لحملة الرئيس كميل شمعون الرئاسية واختارت المرشحين للبرلمان اللبناني؛ وفي غويانا البريطانية (آنئذ)، منعت الولايات المتحدة الرئيس تشيدي جاغان

المنتخب ديمقراطيا من استلام منصبه طيلة الفترة الممتدة بين عامي 1953 ـ1964؛ وفي عام 1964، مولت وكالة المخابرات المركزية الرئيس البوليفي رينيه بارينتوس بمبلغ 600 ألف دولار في محاولة ـ ناجحة ـ للتأثير في نتيجة الانتخابات العامة؛ وتدفقت ملايين الدولارات من الولايات المتحدة إلى نيكاراغوا في الثمانينيات عبر مؤسسة "المنحة الوطنية للديمقراطية" (NED) وهي واجهة تعمل من خلفها وكالة المخابرات المركزية، للحيلولة دون انتخاب الساندينيين بشكل ديمقراطي. في كتابه "الدولة المارقة"، وضع وليام بلوم قائمة تضم 23 بلدا قامت فيها الولايات المتحدة "بتشويه وتزوير الانتخابات، وتدخلت في العملية الديمقراطية لضمان النتيجة المفضلة: إيطاليا من عام 1948 وحتى السبعينيات؛ لبنان في الخمسينيات؛ إندونيسيا، 1955؛ لاوس 1960؛ البرازيل 1962؛ جمهورية الدومينيكان، 1962؛ غواتيمالا، 1963؛ بوليفيا، 1966؛ تشيلي، 1964 ـ1970؛ البرتغال، 1974 ـ 1975؛ استراليا، 1974 ـ 1975؛ جمايكا، 1976؛ بنما، 1984 ـ 1989، نيكاراغوا، 1984، 1990، هايتي، 1987 ـ 1988؛ بلغاريا، 1991 ـ 1992؛ روسيا، 1996؛ منغوليا، 1996؛ البوسنة، 1998 [9].

3 ـ تعتبر الدولة الأمريكية نفسها معرضة لتهديد داهم من "الدول المارقة" و"العناصر التي لا تنتمي لأي دولة" ؛ فهناك "التهديد الروسي"، و"التهديد الصيني"، و"التهديد الكوبي"، وتهديد "محور الشر"، و"التهديد الإرهابي". لكن من الناحية العسكرية، تعد الولايات المتحدة أقوى دولة في التاريخ، وحتى لو جمعت كل دول العالم الأخرى مواردها العسكرية معا فلن تتمكن من تشكيل تهديد معقول للولايات المتحدة. القوة العسكرية الهائلة للولايات المتحدة أكبر بمرتين ونصف مثلا من مجموع القدرات العسكرية للدول التسع التالية التي يمكن أن تشكل عدوا محتملا لها: روسيا، الصين، إيران، كوريا الشمالية، العراق، ليبيا، سوريا، السودان، كوبا. وليس ثمة ند في العالم في تركيز القوة المطلقة لأسطول حاملات الطائرات الأمريكية المخصص لأداء المهام الخاصة: مجموعة الحاملات التي تعمل بالطاقة النووية بقيادة الحاملة "انتربرايز" التي تضم مهبطا على سطحها يبلغ طوله حوالي الميل تقريبا، إضافة إلى مبنى ضخم بارتفاع عشرين طابقا، وفي هذه المجموعة البحرية وحدها تتركز قوة حربية تتفوق على كل ما يمكن أن تجمعه معظم الدول المتقدمة بكامل قواتها المسلحة. تملك الولايات المتحدة اثنتي عشرة حاملة مماثلة ـ إضافة إلى واحدة أخرى تحت التطوير ("رونالد ريغان"). يقول بول كنيدي، أستاذ التاريخ في

جامعة ييل: "لم يتواجد مثل هذا التفاوت في القوة من قبل، أبدا". فقد راكمت الولايات المتحدة قوة أكبر من قوة شارلمان، والإمبراطورية الرومانية، وبريطانيا في ذروة سطوتها الإمبريالية. وليس من المفاجئ أن الولايات المتحدة تنفق على ميزانية الدفاع أكثر مما أنفقته أية دولة على مدى التاريخ. وفي حين خفضت القوى الأوروبية حجم إنفاقها على الدفاع بعد سقوط جدار برلين، وكبحت الصين جماح إنفاقها العسكري، وانهارت الميزانية العسكرية الروسية، فقد استمرت ميزانية الدفاع الأمريكية في التصاعد، من 260 مليار دولار في منتصف التسعينيات إلى رقم مذهل بلغ 329 مليارا عام 2002. وسيرتفع إلى 400 مليار - أي نصف حجم الإنفاق العسكري في كل دول العالم مجتمعة. يحدث هذا في دولة ديمقراطية تدعي أنها تزدري الحكومة المتضخمة! يقول كيندي: "راجعت كافة ميزانيات الإنفاق على الدفاع وإحصائيات كوادر العاملين في القوات المسلحة طيلة الخمسمائة سنة الماضية وجمعتها بصورة مقارنة في كتاب 'نهوض وسقوط القوى العظمى' (1989)، ولم أجد أمة أخرى تقترب من الولايات المتحدة في هذا المجال"[10]. وبالرغم من قوتها العسكرية التي لا تضاهى والأرقام الفلكية لميزانيتها الدفاعية، فإن المال لم يشتر لها الأمن. فما زالت الولايات المتحدة تشعر بأنها مهددة - إلى حد أنها ألحت على عسكرة

الفضاء الخارجي. برنامج حرب النجوم، الذي استهدف "التحكم بالفضاء الخارجي"، و"الهيمنة على الفضاء الخارجي"، و"التفوق في الفضاء الخارجي"، يستهدف نشر نظام صاروخي في الفضاء، والأرض، والبحر، إضافة إلى تشكيلة متنوعة من الأنظمة التي تدور حول الأرض ويمكن لها أن تضرب أهدافا برية. وحتى الشركات الأمريكية المصنعة للسلاح، مثل "لوكهيد مارتين" (Lockheed Martin) العملاقة المتخصصة في الصناعات الجوية، تواجه مشاكل في العثور على عدو مناسب تستهدفه القوة العسكرية الأمريكية. لقد وصف الخبراء الفرنسيون التطور العسكري الأمريكي بعبارة "العسكرية المتعملقة"، وهي عبارة تدمج المطامح العسكرية للولايات المتحدة مع فكرة أنها حالة مرضية: فالكائن الحي الذي ينمو في الحجم إلى هذه الدرجة لابد أن يكون مريضا.

4 ـ السياسة الخارجية للولايات المتحدة اعتبرت نفسها رقيبا على الدول التي تسعى للحصول على الأسلحة النووية، كما فرضت عليها العقوبات، وحولتها إلى شياطين رجيمة. فقد فرضت عقوبات شديدة على الهند وباكستان بسبب تطوير مثل هذه الأسلحة. وأبلست كوريا الشمالية لامتلاكها ترسانة نووية. لكن الولايات المتحدة تملك أضخم مخزون من الأسلحة النووية

في العالم، وهي الدولة الوحيدة التي استخدمت القنبلة الذرية (في هيروشيما وناغازاكي) في الحرب. كما تجبر الدول الأخرى على الإذعان وتوقيع "معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية" والتصديق عليها، لكنها ترفض هي التوقيع بكل عناد. علاوة على ذلك، رفضت التخلي عن مبدأ توجيه الضربة الأولى باستخدام الأسلحة النووية، أو حتى التعهد بالامتناع عن استخدامها ضد الدول التي لا تملك قدرات نووية. بل عتمت على الفارق المقبول منذ سنين عديدة الذي يميز بين الأسلحة النووية وغير النووية، وتنبأت باستخدام الأسلحة النووية ضد أهداف قادرة على الصمود أمام هجمات بالأسلحة التقليدية، مثل المخابئ الحصينة تحت الأرض. إضافة إلى ذلك، فهي مستعدة لاستخدام الأسلحة النووية ضد أهداف لا تملك أسلحة نووية، مثل "العناصر التي لا تنتمي إلى دولة"، أي الجماعات الإرهابية التي تملك أسلحة كيماوية أو بيولوجية. وفي حين أنها تجبر الدول الأخرى على التخلي عن برامجها النووية، إلا أنها تستمر في تطوير برامجها الخاصة، بما في ذلك تصميم وتطوير "القنابل النووية المصغرة" (Mini nukes)، والعودة إلى إجراء التجارب النووية. الأسوأ من كل ذلك أنها تحاول دون خجل الزعم بأنها تتبنى موقفا أخلاقيا ساميا عبر الإشارة إلى أن الأنواع الجديدة من الرؤوس الحربية "تقلص في الواقع حجم الدمار الشامل"؛ أي أن

الأسلحة النووية الصغيرة سوف تقتل عددا أقل من المدنيين مقارنة بالأسلحة التقليدية - وهو توكيد يتعارض مع كل ما نعرفه عن هذه الأسلحة. ولدى الولايات المتحدة خطط للهجوم بالأسلحة النووية في حالات الطوارئ على سبع دول هي روسيا، والصين، والعراق، وكوريا الشمالية، وإيران، وليبيا، وسورية. هذا مع أن سياستها المعلنة تبقى ملتزمة بمبدأ "توكيدات الأمن السلبية" الذي تعهدت فيه واشنطن بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدولة التي لا تملك مثل هذه الأسلحة، إلا إذا هاجمت الولايات المتحدة أو حلفاءها بالاشتراك مع دولة تمتلكها[11].

5 - فرضت حكومة الولايات المتحدة عقوبات ضد الدول التي طورت أو احتفظت بمخزون من الأسلحة البيولوجية والكيماوية، وحولتها إلى شياطين رجيمة، ويجسد العراق مثالا صارخا على هذه الدول، مع العلم بأن الولايات المتحدة هي التي زودته بمعظم ترسانته من هذه الأسلحة أصلا. إلا أن الولايات المتحدة تملك أضخم مخزون من الأسلحة البيولوجية (الجدري، الجمرة الخبيثة..) وهي تستمر في اختبار وتجريب أسلحة جرثومية جديدة. ولديها 30000 طن من الأسلحة الكيماوية. ورفضت بعناد دعم أية مبادرة للأمم المتحدة بفرض حظر على تطوير

الأسلحة البيولوجية والكيماوية، أو الموافقة على اتخاذ أية إجراءات لإقرار معاهدة حول الأسلحة البيولوجية.

6 ـ تقول حكومة الولايات المتحدة إنها لا تقتل المدنيين، وأن "قنابلها الذكية" توجه للأهداف العسكرية فقط. لكنها تستهدف، في دورها "كشرطي دولي" البنى التحتية المدنية: منشآت تنقية المياه، محطات الكهرباء، السدود، أنظمة التحكم بالفيضانات والري، خزانات الماء، محطات الضخ، مراكز البحوث الطبية، مصانع أغذية الأطفال، منشآت الصرف الصحي، الجسور، منشآت النقل، مصانع البتروكيماويات، مصانع الأسمدة، مصانع السيارات، إضافة إلى المستشفيات، والمدارس، وأبنية الصليب الأحمر، والأحياء السكنية، والسفارات، بل حتى مكاتب مراسلي محطات الأخبار الأجنبية (كما حدث في الحرب الأفغانية). في واحدة من الحملات الكبرى التي دامت أكثر من عشر سنين ـ حرب فيتنام ـ قصفت الولايات المتحدة بالقاذفات الاستراتيجية (بأسلوب قصف "السجادة" الشامل) ثلاث دول (فيتنام الشمالية، كمبوديا، لاوس) لتقتل ثلاثة ملايين مدني على أقل تقدير. وقبل عقد من السنين، استخدمت نفس أسلوب القصف في كوريا الشمالية، حيث لم يتبق فيها هدف لم يتعرض للتدمير. وفي نهاية

حرب الخليج، قصفت قافلة عسكرية عراقية لتدفن مائة وخمسين ألفا من المجندين - وهم أحياء - بعد أن استسلموا ولم يعودوا يشكلون أي تهديد. وتروج للكذبة المخادعة التي تقول بإمكانية قصف بلد على مدار الساعة دون إصابة سوى حفنة من الضحايا المدنيين، ثم تكافح لإبعاد هؤلاء الضحايا عن شاشاتنا التلفزيونية. ومثلما بزَّت الولايات المتحدة كل الإمبراطوريات السابقة، كبريطانيا وفرنسا، وإسبانيا والبرتغال، في القوة الوحشية والنفاق المفضوح، كذلك فاق الكره لأمريكا كل الاحتقار والازدراء اللذين قوبلت بهما القوى الاستعمارية التاريخية. الكره الموجه إلى الولايات المتحدة، من البرازيل إلى زائير، مؤسس على الإيمان بأن أمريكا تطالب الجميع "بالاستقامة والانضباط" بينما هي أبعد ما تكون عن الاستقامة والانضباط؛ تبيع العالم كلاما عن الديمقراطية والتنوع والتعدد، في حين أنها في العمق غير ديمقراطية في مسلكها وغير متسامحة مع أية دولة لا توافق على تصرفاتها، أو تعرض بديلا عن السبيل الذي اختارته واشنطن. إن غضب وسخط العالم يأتيان، كما تلاحظ نعومي كلاين في "الغارديان"، "من إدراك واضح للدعاية المزيفة. بكلمات أخرى، لا تكمن مشكلة أمريكا في علامتها التجارية التي يندر وجود أقوى منها - بل في

منتجها". لكن ما إن ترسخ "هوية الماركة" بواسطة إحدى الشركات:

حتى تفرض بانضباط عسكري في كافة عمليات الشركة. هوية الماركة قد تفصل لتناسب مقاس اللغة المحلية والخيارات المفضلة ثقافيا (مثلما تبيع مطاعم "مكدونالد" "البيتزا" في إيطاليا)، لكن ملامحها الجوهرية - الجوانب الجمالية، الرسالة، الشعار - تبقى كما هي بدون تغيير. هذا الثبات على المبدأ هو ما يدعوه مدراء العلامة التجارية بـ"الوعد المأمول": أي تعهدها بأن تشعر في تجربتك في أي مكان في العالم مع "والمارت Mart. Wal"، أو "هولـيداي ان"، أو مدينة ملاهي "ديزني"، بالراحة والألفة. في لبها الجوهري، تتمحور عملية الترويج والتسويق حول رسائل موجهة أحادية الاتجاه، تبعث بأكثر الأشكال جاذبية وبريقا، ثم تحجب عن أولئك الذين قد يحولون مناجاة الشركة مع ذاتها إلى حوار اجتماعي[12].

"الرسالة الأحادية الاتجاه" التي تبعثها الولايات المتحدة إلى العالم تشير إلى أن واقعها الثقافي والاجتماعي هو الواقع الوحيد الذي يهم فعلا. ولمجرد أن الأمريكي يأكل وسطيا ثلاث شطائر

من "الهمبرغر" في الأسبوع أي أن الأمريكيين يستهلكون 38 مليارا منها في السنة (60٪ من كل أنواع الشطائر الأخرى المستهلكة في الولايات المتحدة)، فإن على باقي سكان العالم أن يأكلوا شطائر "الهمبرغر" أيضا. وبالطبع لا يجبر أحد هؤلاء على أكلها - فهي شعبية وشائعة دون ريب - لكن الرغبة بشطائر "الهمبرغر" الأمريكي تخلق وتستثار بواسطة دعاية هائلة، بالارتباط مع المنتجات الثقافية الأمريكية الأخرى، مثل أفلام "ديزني"، وما يصاحبها من فتنة وسحر وقوة الحضارة الأمريكية ذاتها. شطائر "الهمبرغر" ليست مجرد وجبة طعام سريعة؛ بل هي أيضا اقتصاد التقانة السريعة الوتيرة. واحد من بين كل عشرة أمريكيين يعمل في أحد منافذ بيع الوجبات السريعة؛ وبدأ حوالي 7٪ من القوة العاملة في الولايات المتحدة العمل في مطاعم "مكدونالد". وإذا اعتبرنا الفضاء كله أمريكيا فإن الفضاء الثقافي للعالم ينتمي إلى "الهمبرغر" الأمريكي. ومطاعم "مكدونالد" وحدها باعت اثنتي عشرة شطيرة لكل فرد من سكان الأرض.

لكن سلاسل مطاعم "الهمبرغر" لا تكتفي فقط بفرض شطائر "الهمبرغر" على سكان العالم. فهي تحمل في ركابها أيضا المبادئ والأنساق والعمليات الكامنة في أساس مطاعم

الوجبات السريعة: كفاءة عملية وظيفية، قابلية تامة للتنبؤ، جدارة وأهلية، سيطرة تامة وتحكم كامل من خلال استبدال اليد العاملة البشرية بالتقانة غير البشرية. كيف يمكن للثقافات المحلية منافسة مثل هذه الهجمة الكاسحة؟ يتوجب على المنتجات الثقافية المحلية محاكاة السلع الثقافية الأمريكية المفروضة كي تستطيع البقاء. وهكذا ينتهي المطاف بالمطاعم المحلية مثلا وهي تبدو كمطاعم "مكدونالد" تماما:

هنالك العديد من الأمثلة، تشمل مطاعم "جوس برغر" في بيروت، وسلسلة مطاعم "روسكي بريستو" في روسيا، حيث صممت عمدا على غرار مطاعم "مكدونالد" التي اعتبرتها نموذجا تحتذيه. أما أشهر مطعم في بكين - "كوان جود للبط المشوي" - فقد أرسل كادره الإداري في دورة تدريبية عام 1993 إلى "مكدونالد"، ثم قدم "وجبة البط المشوي السريعة" في أوائل عام 1994. في معنى من المعاني، يعتبر غزو مبادئ "مكدونالد" - الخفية غالبا - واقتحامها عمق المؤسسات المحلية هو التهديد الأخطر للثقافات الوطنية مقارنة بانتشار مطاعم "مكدونالد" ذاتها (وغيرها من مطاعم الوجبات السريعة الأمريكية) في الدول الأخرى[13].

في أوروبا، يعد هذا "الغزو الخفي" العامل الرئيس الذي جعل من "مكدونالد" رمزا دالا على التأثير المدمر البطيء للثقافة الاستهلاكية الأمريكية، والهدف المتكرر لمشاعر الغضب المحلية والحملات المناهضة لأمريكا. في بريطانيا على سبيل المثال، رفعت هيلين ستيل (موظفة في البريد) وديف موريس (بستاني) دعوى قضائية على شركة "مكدونالد"، بتهمة "استغلال الأطفال" بإعلاناتها الدعائية، ومسئوليتها عن المعاملة الوحشية للحيوانات، وأجورها المتدنية، و"كرهها الغريزي" لتشكيل النقابات. استمرت هذه الدعوى القضائية، التي اشتهرت باسم "التشهير بمكدونالد" لمدة سنتين ونصف، لتصبح واحدة من أطول الدعاوي في تاريخ القضاء الإنكليزي. أصدر القاضي بيل حكمه في التاسع عشر من حزيران/ يونيو 1997، ذكر فيه أن ستيل وموريس قد شهرا فعلا بـ"مكدونالد" لكنهما تمكنا من إثبات العديد من الاتهامات. فقد أظهرا أن شركة "مكدونالد" تستغل الأطفال فعلا، وتزعم في دعاياتها زورا أن وجباتها مغذية، في حين تضر بصحة زبائنها على المدى الطويل، وهي معادية حقا للحركة النقابية وتقسو على الحيوانات التي تربيها من أجل منتجاتها. حظيت القضية بشهرة هائلة وأدت إلى حملة ضخمة ضد "مكدونالد" في بريطانيا.

بعد سنتين، وفي الثاني عشر من آب/ أغسطس 1999، قام خوسيه بوفي وهو مزارع فرنسي وناشط نقابي سابق، برمي القمامة على مبنى لمطعم "مكدونالد" في بلدة ميلو، في جنوب غرب فرنسا. وتحولت محاكمة بوفي إلى مهرجان معاد لـ"مكدونالد": خرج المؤيدون (وبعضهم على الجرارات)، والمتظاهرون، وبعض الناس من العامة في نزهة عائلية تضم تشكيلة متنوعة من الذين تجمعهم كراهية "مكدونالد". وخلال محاكمته، قال بوفي إنه يعارض الطريقة التي تزرع فيها الأغذية المباعة في مطاعم "مكدونالد"، إضافة إلى مصادرها وأسلوب تحضيرها؛ وأقلقه إخفاء الطعم التفه في طريقة الطهي التي يمثلها "الهمبرغر"؛ علاوة على قلق المجتمع المحلي بسبب الفضلات والمخلفات، وتأثير الشركات المتعددة الجنسية في الأعمال التجارية المحلية. لكنه عارض أكثر من أي شيء آخر استخدام الهرمونات لتغذية الحيوانات وتسريع نموها. وعلى شاكلة محاكمة "التشهير بمكدونالد" في بريطانيا، أطلقت محاكمة بوفي حملة كبرى مناهضة لمطاعم "مكدونالد" في فرنسا. وشارك بوفي ذاته بتأليف كتاب تصدر قائمة المبيعات بعنوان "العالم ليس للبيع" (2001)، أوجز رؤية بديلة للزراعة المستدامة الصالحة للإنسان. ويعتبر الآن واحدا من زعماء حركة

مناهضة للعولمة. ومثلما حدث في بريطانيا وفرنسا، انتشرت الحملات المعادية لـ"مكدونالد" في معظم الدول الأوروبية.

جورج ريترز، أستاذ علم الاجتماع في جامعة ميريلاند ومؤلف كتاب "غرس 'المكدونالدية' في المجتمع"، يقدم الدليل على أن الثقافة الأمريكية قد اكتسبت "قوة فاحشة" في عملية التكاثر الذاتي في العالم. أما الناقدة الثقافية الأسترالية والكاتبة المتخصصة بالشؤون العلمية، مارغريت ويرتهايم، التي تعيش في لوس أنجلوس، فقد أشارت إلى أنه بالنسبة لمعظم سكان العالم "تبدو الثقافة الأمريكية مثل الفيروس، بل فيروس ممرض أيضا. ولربما نستطيع - دون أن نفقد المبرر التسويغي - مقارنة الثقافة الأمريكية بفيروس الإيدز (HIV)، ومثل ذلك المتعضي القادر على التكيف إلى حد مذهل مع الظروف المحيطة، كذلك الثقافة الأمريكية التي تتكاثر ذاتيا إلى ما لا نهاية وتبرع إلى درجة تنذر بالخطر في اختيار آلية إنتاج البيئات التي تستضيفها. إن السبب الذي يجعل إيقاف فيروس "HIV" على مثل هذه الدرجة من الصعوبة هو بالضبط كبح الأداء الوظيفي الخلوي للجسم المضيف، ودفع قوة هذا الجسم للعمل ضده لإنتاج مزيد من النسخ للفيروس المهاجم الغازي. كذلك هي ثقافة الوجبات السريعة الأمريكية، وموسيقى 'البوب' (الشعبية)، والأفلام

السينمائية والتلفزيونية، التي تمرض الجسم الثقافي للأمم الأخرى، وتختار آلية الإنتاج المحلية لاستخدامها في "التنكر البيئي" [تشابه سطحي بين متعض وآخر بغرض التخفي والحماية الذاتية]. هذا النمط من التكاثر الفيروسي يكرر ذاته في كافة أنحاء العالم، حيث المعايير الثقافية الشعبية لأمريكا تخنق وتكبت البنية النباتية والحيوانية المحلية"[14].

يتكاثر "فيروس" الثقافة وأسلوب الحياة الأمريكيين ويتضاعف بسرعة كبيرة لأنه ينطلق من/ وعبر الوفرة، وغواية البحبوحة ورغد العيش. فالرفاه المادي يتمتع بجاذبية شمولية، تتعذر مقاومتها بالنسبة لأولئك الذين يملكون (أو يقتربون من امتلاك) الوسائل الكافية لقبول الحلم. إنها حركة صاعدة، يقوم بها أولئك الذين يعملون بدأب على إبعاد أنفسهم عن مهاوي الفقر، ويجدون إمكانية التوسع الدائم للآفاق المادية مثيرة ومبهمة ومسكرة. ليس ثمة سر غامض، ولا شيء يصعب فهمه على الإطلاق، في هذه الدوافع البشرية. لا توجد جماعة بشرية ترغب بالفقر. وحين نأخذ بالاعتبار حقيقة أن العديد من الناس يطمحون إلى أسلوب الحياة الأمريكية، فلا غرابة أن يشعر الأمريكيون بأن أسلوبهم هو الأفضل والوحيد.

الاستعراض العالمي للوفرة الأمريكية، والنصوص المشفرة لكافة منتجاتها الثقافية الشعبية، إن هي إلا دعاية دائمة للسلع، والخدمات، والنعم المادية الممكن توفرها، وكيف يمكن امتلاكها، وكيف ستجعلنا أفضل حالا، وأكثر سعادة، وأشد جاذبية وحداثة. أما تكاليف الاستمتاع بحياة الرغد والوفرة فتظل أقل ظهورا ووضوحا في أغلب الأحيان. وحقيقة أن معظمها سيكون غير متعين ولا ملموس - تغيرات تطرأ على القيم وأساليب الحياة التقليدية التي تحظى بالتقدير والإكبار، مع تآكل الهوية الراسخة الجذور بكل ما فيها من أحاسيس ومدركات ودماثة وتهذيب ورقة شعور، والتي لا تقاس قيمتها بمعيار الكم - تصبح شركا لا يحذر أحد من أخطاره. ما يباع هو إمكانية اختيار المرء لما يحبه ويرغبه وتشتهيه نفسه. وكل منا يؤمن بإمكانية ووجوب توفر الخيارات المنطقية. لكن المشكلة تكمن في أن كافة الخيارات تؤدي إلى عواقب غير مقصودة، ولا مرغوبة في معظم الأحيان، وتلك حقيقة لا تدرك إلا بعد فوات الأوان. إنها ورطة مأزقية لا تتضح لأمريكا وغيرها من الدول المتقدمة إلا بشكل تدريجي. فتكرار وتكاثر الوفرة الأمريكية - خيار السلع، والخدمات وأسلوب الحياة التي يسمح به - لا يشملان خيارا حرا للوسائل، بل تكيفا مع قيود "الفيروس": نوعا معينا من التنظيم الاقتصادي، صيغا سياسية

واجتماعية محددة، تحتم التضحية بـ"جهاز المناعة" الذي يمتلكه المضيف. تلك كانت قصة كل الدول المتقدمة، ولم تمنعها عن طلب المزيد من الوفرة ورغد العيش. ونفس القصة تنطبق على كل الدول النامية، والأقل نموا، والسائرة على طريق النمو والتقدم.

تقول ويرتهايم: "حين ترعرعت في ضواحي إحدى المدن الأسترالية، كانت أمريكا تومض كالمنارة في أفقنا". لقد أغرمت بـ"فضائل ومباذل" الثقافة الأمريكية، التي جسدتها تلك العروض والمسلسلات التلفزيونية المثيرة في الستينيات. وتضيف: "كنت مأخوذة مسحورة؛ وفي ذات الوقت راودتني الشكوك بأمريكا. فعلى الصعيد الثقافي، كانوا 'يقصفوننا' بأفلامهم السينمائية، وبرامجهم التلفزيونية، وموسيقاهم، ومشاهيرهم، وأزيائهم، لكن منتجاتنا الثقافية لم تكن مرئية بالنسبة لهم. بعد مرور ربع قرن، ظلت الحالة على ما كانت عليه عموما". ولكي تتمكن صناعة السينما الأسترالية من البقاء، ، بدأت بمحاكاة هوليود. "وكان في هذا مقتلها. في أواخر الثمانينيات، ماتت صناعة السينما الأسترالية تقريبا بعد فيض من المحاولات الخرقاء لإنتاج أعمال درامية على الطراز الأمريكي. لم يكن أحد يريد هذا المآل المشؤوم، خصوصا الأمريكان الذين

استهدفهم هذا الخليط الفوضوي من الأفلام"[15]. ولو لم تتدخل الحكومة الأسترالية لتقديم الدعم المالي، لكانت النتيجة مدمرة. لا يعني ذلك أن صناعة السينما الأسترالية والنيوزيلندية ليست مزدهرة. فالمجموعة الحالية من الممثلين والممثلات وعلى رأسهم ميل غيبسون، نيكول كيدمان، روسل كراو، كيت بلانشيت، باز لورمان، بيتر جاكسون، سام نيل وغيرهم، حققت نجاحا باهرا وشهرة واسعة. لكن نجاح هؤلاء تم في هيوليود. تحقق بالعمل ضمن الأطر التي تحددها هوليود واستوديوهاتها للمتفرجين في العالم. ولكي يعملوا توجب عليهم اكتساب لهجة قريبة من اللهجة الأمريكية، ومجانسة صفاتهم وسماتهم المميزة أو إخضاعها لأوامر وفروض الحالة المعيارية السائدة.

لكن استراليا ليست الدولة الوحيدة التي غيبت ثقافتها المحلية وتعرضت لتهديد الثقافة الأمريكية الساحقة الماحقة. على سبيل المثال، مارس منتجو الأفلام الفرنسية الضغط على الحكومة والرأي العام لتوفير الحماية للصناعات السينمائية، بعد أن أدركوا مدى قوة العامل الفيروسي في السينما الأمريكية. كلود اوسار منتج فيلم "اميلي" الذي رشح لنيل إحدى جوائز الأوسكار، يقدم الحجة على أن امتناع فرنسا عن حماية صناعتها السينمائية وغيرها من المنتجات الثقافية

سيكون بمثابة "انتحار". وما كان لأي من أفلام اوسار، بما فيها بعض الأعمال الشهيرة مثل "Delicatessen " (متجر الأطعمة المعلبة)، و"Arizona Dream" (حلم أريزونا)، أن يرى النور لو لم تقدم الدولة الحماية للثقافة الفرنسية والدعم المالي للأفلام. وفي الواقع، مازال هاجس "الأمركة" يشغل بال الفرنسيين منذ الثلاثينيات والأربعينيات، فقد أقلقهم "استعمار الكوكا كولا" (فكرة أن تهديد المشروبات الأمريكية الخفيفة رمزت لخطر ثقافي أوسع نطاقا)، وبدؤوا باتخاذ خطوات إجرائية للدفاع عن الثقافة الفرنسية، والمطبخ الفرنسي، والفن الفرنسي ضد الهيمنة الأمريكية. أما الهواجس الفرنسية التي ظهرت مؤخرا حول العولمة ومقاومتها فتعتمد على نفس الإدراك الواعي بأخطارها. إذ يعرف الفرنسيون أن العالم الخاضع لسيطرة "السوق الحر" هو عالم يخضع أيضا لنفوذ الثقافة الأمريكية: ولهذا السبب فإن "فرنسا ليست مستعدة لأن تأخذ موقفا لا مباليا وتقبل كافة جوانب العالم المؤمرك المعولم. وفي الحقيقة، تكيفت فرنسا إلى حد كبير مع المتغيرات في الميدان الاقتصادي، ولم تعد سيطرة الدولة [القطاع العام] كما كانت عليه قبل عشرين سنة، لكن الفرنسيين أصبحوا أشد تصميما على حماية ثقافتهم"[16].

تعتبر كلتا فرنسا وأستراليا قوة صناعية قادرة على حماية ثقافتها إلى حد ما. لكن كما تسأل ويرتهايم: "إذا شعرت الدول الأوروبية الغنية، البيضاء، الانغلو ـ سكسونية والأوروبية بأنها مهددة، فكم سبب غزو الثقافة الأمريكية المفرطة في إمبرياليتها من أضرار لثقافات وشعوب الدول النامية؟"[17]. وإذا شعر منتجو الأفلام الفرنسية والكتّاب الأستراليون بالقلق على بقائهم النشوئي، فهل ثمة أمل لكتاب العالم الثالث، ومنتجو أفلامه وبرامجه التلفزيونية، بالبقاء، أو لثقافاته ولغاته المحلية الأهلية بالحياة؟

الجواب البسيط، والمرعب فعلا، هو: لا. لا يوجد أمل كبير. فسطوة ثقافة "الهمبرغر" تعني إلغاء ومحو وإزالة الثقافات الوطنية/المحلية في كل مكان من العالم الثالث. سيلفستر ستالون، بروس ويليس، بريتني سبيرز، مادونا، مايكل جاكسون، جيري سينفيلد، هومر سيمبسون، هم المهيمنون على شاشات السينما والتلفزيون في كافة أرجاء العالم. ولم يعد يتوجب على المنتجات المحلية منافسة ميزانيات الإنتاج الأمريكية الهائلة فقط ـ أفلام الشركات الأمريكية الرئيسية تكلف الآن أكثر من مائة مليون دولار للفيلم الواحد ("حرب النجوم، الحلقة الأولى: تهديد الشبح" (1999) بلغت تكاليف إنتاجه رقما

مذهلا وصل إلى 115 مليونا. بينما بلغت تكلفة إنتاج "البوم" مايكل جاكسون "انفنسبل" 30 مليونا!) ـ بل عليها أيضا مواجهة ميزانيات ترويج سخية. لذلك ليس لدى الصناعات الثقافية الوطنية أية فرصة. هنالك على الدوام استثناءات للقواعد العامة بالطبع. فقد ازدهرت الصناعة السينمائية الإيرانية نتيجة عدم السماح للمنتجات الهوليودية بالدخول إلى البلاد. إذ نجحت "بوليود"، كما تعرف الصناعة السينمائية الإيرانية، من خلال محاكاة أسلوب ومضمون، وأحيانا قيم إنتاج، هوليود. لكن هذا مجرد استثناء، وعلى أية حال، نحن نتحدث عن أكثر من مجرد سينما، وتلفزيون، وموسيقى شعبية، وأفلام فيديو، ووجبات سريعة، وأدوات إلكترونية. في المجتمعات التقليدية للدول النامية، تتشكل الهوية بواسطة التاريخ، والتراث، والمجتمع المحلي، والأسلاف، والعائلات الموسعة (الممتدة). والعولمة بقيادة أمريكا تسعى لاستبدال كل هذه العناصر بالمنتجات الثقافية الأمريكية. فالموجة الكاسحة للثقافة الاستهلاكية الأمريكية تهضم وتستوعب كل شيء، وتمارس ضغطا هائلا يتعذر وقفه على شعوب معظم دول العالم لتغيير نمط حياتها، وعدم الاكتفاء بنبذ قيمها فقط، بل هويتها، وعلاقاتها المستقرة، وارتباطها بالتاريخ، والأماكن، والأبنية، والعائلات، والطرائق المقبولة للفعل والكينونة.

"القوة الفاحشة" لثقافة الهمبرغر تضع الثقافات المحلية في إسار حلقة مفرغة. فالشركات الأمريكية متعددة الجنسية تروج لمنتجاتها الثقافية من خلال استراتيجية متعددة المحاور، تستخدم فيها الموسيقى الشعبية، وقنوات التلفزة المحلية، والمنتجات المنتجة بأسلوب خاص، وبالتالي تحتل كل الحيز الثقافي المتاح. شركات التبغ على سبيل المثال، لا تكتفي ببيع السجائر فقط، بل تقدمها ضمن "صفقة" شاملة لها أسلوبها وهويتها. فراعي البقر وبائع الدخان المعروف باسم "رجل مارلبورو"، قد يكون محاصرا في الولايات المتحدة، لكن يستحيل في آسيا الإفلات من وجهه الأمريكي المكشر الصلب؛ فهو يطل من لوحات الإعلانات، ويحدق من المجلات والصحف، ويظهر على شاشات التلفزيون. و"يرعى" الأفلام الأمريكية، والمسلسلات التلفزيونية، وينعم النظر في كل فرد في متاجر التسوق المزدحمة، ويبيع ملابس "مارلبورو كلاسيك" في المحلات والحوانيت المصممة على غرار حانات "الغرب الضاري" ليستحث الشباب على التدخين في الأسواق والحانات، حيث الفتيات بأزياء رعاة البقر، يقدمن السجائر المجانية إلى عابري السبيل منهم. الرغبة تفرض على الشباب فرضا، ولا تدعوهم لتدخين ماركة محددة من السجائر فقط، بل لشراء الملابس الشهيرة المختومة بشعارها ("سالم اتيتيودز"، أو"بول مول اكشن غير")، والتسوق في متجر

إسطواناتها، وتشريف حفلات الموسيقى الشعبية التي ترعاها ("سالم باور"، أو "سالم كوول بلانتر")، أو حتى قضاء عطلة مصممة لحل كل المشاكل المتعلقة بهويتهم ("سالم كوول هوليدايز" أو"مايلد سفن" أو "بيتر ستيفسانت"). بل إن الشركات التي لا تبيع سوى السجائر تروج لعدة منتجات ضمن صفقة واحدة: في ماليزيا على سبيل المثال، لن تأخذك "عطلات كِنْت" إلى أي مكان، فهي وهمية لا وجود لها فعلا بالرغم من الدعاية المكثفة لها على شاشة التلفزيون؛ ونظرا لعدم وجود أحد في كوالالمبور يعرف حقا ما تبيعه "صالة بنسون & هدجيز الذهبية"، فقد استبدلت بناد ليلي يقيم حفلات "جاز" منتظمة يعزف فيها عازفون أمريكيون ومحليون معا. وفي الحقيقة تستخدم وفرة المنتجات الأنيقة المترفة لبناء الصور الذهنية والعلامات والرموز التي تصور الثقافة الأمريكية باعتبارها معقل "الحرية" وحصن "الفردانية" الحصين، والطريقة الوحيدة لتشعر بـ"البرودة المنعشة" أو"الدفء المريح". أما الجاذبية المضافة المغرية فهي مبدأ "الزبون دائما على حق" كما يتجسد في "الحلم الأمريكي" - الذي يباع بدون تهكم أو سخرية أو ريبة. وإن كان هناك أي شك، فإن أحدث أفلام هوليود الموجهة للمراهقين، الذي يعرض في المجمع المتعدد الصالات في المدينة،

يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الطريقة الأمريكية هي الطريقة الوحيدة الممكنة.

في العديد من الدول النامية، انقرضت البرامج التلفزيونية المحلية تقريبا. ولا يرجع السبب إلى أن هذه الدول غير قادرة على إنتاج برامجها الخاصة بها، أو أنها غير راغبة بذلك؛ بل لأن الحالة الاقتصادية لإنتاج البرامج، إضافة إلى "أجندة" المعلنين من الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية، تجعلان من المستحيل تقريبا إنتاج برامج محلية. ومثلما تغرق السلع الأمريكية الرخيصة أسواق الدول النامية، وتجبر بالتالي السلع والبضائع المنتجة محليا على الخروج من الميدان، كذلك تغزو البرامج التلفزيونية الأمريكية دول العالم الثالث. هكذا يعمل النظام. فالحلقة الواحدة من المسلسل التلفزيوني الناجح، مثل "الاسم المستعار" أو "الملاك الأسمر"، قد تكلف خمسة ملايين دولار لإنتاجها. هذا المبلغ يمكن استرداده ببيع المسلسل إلى شبكة تلفزيونية واحدة في الولايات المتحدة أو كندا. وبالتالي يتحول عائد بيعه في أوروبا إلى أرباح صافية. وما إن ينتهي احتكار المسلسلات والبرامج التلفزيونية للأسواق الأمريكية والأوروبية وتحقق ما يكفي من أرباح، حتى تباع لمحطات التلفزة في دول العالم الثالث وفقا لصيغة راسخة تحدد السعر. فكلما ارتقت

الدولة على صعيد متوسط دخل الفرد، وارتفعت على سلم "التطور والتنمية" كلما زاد السعر. وبالتالي، تدفع إحدى قنوات التلفزيون البريطاني مبلغا يتراوح بين 200 ـ250 ألف دولار ثمنا للحلقة الواحدة من المسلسل الناجح، مثل "آل سيمبسون"، بينما تحصل ماليزيا على نفس المسلسل بمبلغ يقل عن 70 ألفا، في حين لا تدفع بنغلادش أكثر من خمسة وعشرين ألفا. وهكذا فإن المسلسل الضخم الذي كلف إنتاجه مبالغ طائلة يباع بسعر زهيد، الأمر الذي يجعل من المستحيل على البرامج المحلية المنافسة نظرا لاعتمادها على ميزانيات متواضعة. ولابد أن تبدو البرامج المحلية دوما أدنى مستوى من المستوردة. لكن البرامج التلفزيونية لا تباع لوحدها؛ فهي تأتي ضمن صفقة شاملة. وبالتالي، فإن النسبة الرئيسية من البرامج التي تبث في الموسم على القنوات المحلية للدول النامية تتألف حصرا من البرامج والمسلسلات المستوردة.

علاوة على ذلك، فإن كل برنامج من "الصفقة" سوى يدعم أو يبث "تحت رعاية" إحدى الشركات المتعددة الجنسية: ولسوف يرتبط باسمها أو باسم العلامة التجارية لأحد منتجاتها. وكقاعدة عامة، لا ترعى الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية البرامج المحلية، حتى لو كانت ناجحة واجتذبت

جمهورا كبيرا من المشاهدين. بل ترعى برامج ومسلسلات (مثل "موديل انك."، "ميلروز بليس"، "باي واتش") تروج الصور الذهنية المحورية للثقافة الأمريكية: صور الاستهلاك الكاسح، والحرية التي لا تحدها قيود، والفرد/الشاب باعتباره المستهلك. وهكذا، تهيمن الشركات الأمريكية كليا على الأقنية التلفزيونية في دول "الاقتصادات المفتوحة" مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وماليزيا، وسنغافورة، وتايلند، وإندونيسيا، وهونغ كونغ. وتمول هذه الشركات مرارا وتكرارا "حفلات موسيقية تبث على الهواء مباشرة" (ضمن البرامج المحلية)، حيث يرفه نجوم الموسيقى الشعبية الأمريكية عن المشاهدين المحليين، إضافة إلى المناسبات الرياضية. وحين يضاف ما يبث على محطات التلفزة الأرضية إلى ما يأتي عبر المحطات الفضائية ("ام تي في" (MTV)، قناة التسوق "كيو تي في" (QTV) ["النوعية، القيمة، الفائدة"]، الأفلام الأمريكية القديمة على محطة "تي ام سي" (TMC)، والتكرار اللامتناهي للمسلسلات الكوميدية [التي يتورط فيها نفس الأبطال في مواقف هزلية مسلية في كل حلقة] على "قناة بارامونت الكوميدية" (Paramount Comedy Channel)، والعروض التي تتناول واقع الحياة الأمريكية، وبرامج المسابقات)، نحصل على صورة أكثر دقة لتغييب الثقافة المحلية/الوطنية وإزاحتها بشكل كلي تقريبا عن الميدان.

معظم ما أشرنا إليه ينطبق على الإنترنت أيضا، التي قوبلت بالتهليل والترحيب باعتبارها تمثل دفعة عظيمة لمصلحة الديمقراطية، بما في ذلك الديمقراطية الثقافية (كافة التقانات الجديدة تباع في المرحلة الابتدائية على أساس هذا الوعد الزائف). لكن معظم المحتوى يخضع لتحكم شركتين أمريكيتين عملاقتين - "أمريكان اون لاين - تايم وورنر"، و"ميكرو سوفت". وكلتاهما تجبر المشتركين على البقاء في "بازارها" المزدحم، حيث تنادي على بضاعتها الثقافية وبضائع شركائها ليل نهار. في معظم بيوت الطبقة الوسطى في آسيا، يتم الوصول إلى الإنترنت عبر "علبة الدخول" (جهاز يحول إشارة التلفزيون الكبلي إلى إشارة دَخْل على جهاز التلفزيون)، وشاشة التلفزيون - وكل الوسائط الثلاث خاضعة لسيطرة الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية. على سبيل المثال، تبث محطة روبرت مردوخ، "ستار تي في" (Star TV)، التي تتحكم بشكل كامل تقريبا بالكبل المحوري والفضائي، برامجها إلى حوالي أربعين قناة كبلية في آسيا. ومعظمها منتجات ثقافية أمريكية؛ وحتى البرامج الآسيوية المحلية مثل الأغاني الشعبية والمسابقات عبارة عن محاكاة مبهرجة للأصل الأمريكي.

لا ينحصر التأثير الإمبريالي المفرط للثقافة الأمريكية ضمن حدود تخريب وتدمير الثقافات الوطنية والمحلية فقط. بل يمثل غزوا كاسحا للهويات الوطنية والمحلية أيضا. فبين شريحة الشباب الآسيوي على سبيل المثال، تتجاوز محاكاة الثقافة الأمريكية إطار الموسيقى الشعبية وأزياء الشركات الشهيرة. إذ إن المتسكعين في الشوارع، بقبعات البيسبول التي قلبت واقياتها إلى الخلف، والستر العريضة، وسراويل الجينز القصيرة، فوق أحذية "نايكي" الرياضية، لا يريدون أن يبدو مظهرهم مشابها لمظهر الشبان السود المتمردين في مدن الولايات المتحدة وحسب. بل تشربوا تمثيلات الصفات والسمات السيكولوجية أيضا. ولذلك ترتفع معدلات الجريمة، والهروب من المدرسة، وإدمان المخدرات، والدعارة، جنبا إلى جنب انهيار السلطة الأبوية في المجتمعات التي لم تكن تعتبر "الجيل الشاب" مفهوما منفصلا أبدا، وحيث العائلات الممتدة والسلوك الشخصي المنضبط هما المعيار السائد. أما أوضح مظاهر ثقافة التمرد هذه في آسيا، فهو انحصارها ضمن الشريحة التي تمتلك أكبر قوة شرائية - أبناء النخبة الثرية الراتعة في الامتيازات والمزايا. وكما أشارت مجلة "آسيا ويك"، فإن الموسيقى الشعبية الغربية، ومحطة "ام تي في"، والبرامج والمسلسلات التلفزيونية "قد خلقت ثقافة شبابية ذات نزعة لكسب المال تتطلب إشباعا آنيا، وتحقق مرادها في

'قصف' الوسائط السمعية ـ البصرية... ففي مرحلة ما قبل المدرسة، يرغب الأطفال بأحذية 'كريستيان ديور' الرياضية، ثم يريدون نظارات 'بيفرلي هيلز'. بل يستخدمون حافظات من ماركات شهيرة لأقلام الرصاص"[18]. لكن هذه السلع لا تولد سوى التمرد والسخط، لأن النبرة في الثقافة المستوردة في حالة مستمرة من السخط والتمرد والاستياء. التمرد هو الثقافة الشبابية للأغنياء الذين يريدون العثور على معنى في غضب الفقراء. وبالتالي يبدو أن الشباب المترفين في كل مكان من آسيا يعكسون ما دعته ماليزيا بـ"ليباك"، لتشير إلى أحدث مشاكلها الاجتماعية المحددة: التسكع في متاجر التسوق وشراء كل البضائع التي تتماشى مع أسلوب حياتهم، لكنه أسلوب حياة يعتبر الزي أمرا جوهريا في دلالته على الخلو من المعنى، ويكون فيه التأنق حسب آخر صرعات "الموضة" جوهر التمرد والسخط. وفيما وراء ذلك يكمن التظاهر بتدمير الذات والسلوك الإدماني.

وهكذا تستخدم العولمة بقيادة أمريكا الموسيقى الشعبية، والبرامج والمسلسلات التلفزيونية، والأزياء، لتحويل هوية الشباب في الدول النامية إلى سلعة. "الصفقة" تباع مع إغراء "الحرية" الفتان. لكن فكرة "الحرية" هذه ـ أو بالأحرى

الفردانية الليبرتارية التي تروج لتحقيق الإمكانية الكامنة في كل فرد، والسعي وراء الاستهلاك الذي لا تحده حدود، والانسحاب من تحمل كافة المسؤوليات الجمعية والجماعية والاجتماعية - تقوض كل ما تمثله الثقافات المحلية والتقاليد الراسخة والتاريخ الوطني.

الإنتاج الثقافي المحلي يتعرض للتهميش في أفضل الأحوال، وللكبت والقمع كليا في أسوأها. يتوجب على الموسيقى المحلية أن تنتزع من سياقها و"تُغَربن" كي تصبح مقبولة لدى أولئك الذين يفترض بهم أن يكونوا ورثتها الشرعيين. لنأخذ على سبيل المثال موسيقى "القوالين" الابتهالية الراسخة في تراث الهند وباكستان وبنغلادش. تعزف هذه الموسيقى ذات الأصول الصوفية على الطبول التقليدية بإيقاع بسيط رتيب بمصاحبة تصفيق الأيدي ومدائح تمجد الله، والرسول، وعليا (رابع الخلفاء الراشدين) وبعض أئمة الصوفية، لكن في شكلها "الجديد المحسن" الذي غدت بسببه مقبولة لدى الجيل الشاب في شبه القارة، تحولت إلى الإيقاع العنيف الراقص المشابه لموسيقى "الروك"، وذلك باستخدام أجهزة التركيب والتوليف الإلكترونية الحديثة، وهكذا فإن الموسيقى المصممة بالأصل لتحفيز النشوة الصوفية تستخدم الآن لتوليد حالة من الهستريا

تناسب موسيقى "الروك" وتلائم الرقص في "الديسكو". وعلى نحو مشابه، تضمنت أغنيات الأفلام الهندية تقليديا قدرا كبيرا من الشاعرية، أما اليوم فهي تعكس كلمات أغنيات الموسيقى الشعبية الأمريكية الخالية من المعنى. ونظرا لهيمنة اللغة الإنكليزية في المنتجات الثقافية العالمية، فإن اللغات المحلية تتراجع لتحتل مرتبة دونية. بكلمات أخرى، يكتسب إنتاج الثقافة المحلية شعورا بأنه رجعي ومتخلف؛ لا علاقة لمواضيعه واهتماماته وهمومه بالأجيال الشابة. ولا غرو أن تصبح سياسة الهوية على درجة كبيرة من الأهمية في معظم الدول النامية.

تعتبر اللغة واحدة من الأدوات الرئيسة للتعبير الثقافي بالطبع. ولذلك لا يجب أن يفاجئنا اكتشاف أن لانحطاط وتدهور الثقافات المحلية تأثيرا خطيرا في لغات العالم. وفي الحقيقة، هنالك لغة محلية تندثر كل أسبوعين. ويقدر بأن خمسة آلاف وخمسمائة لغة من أصل ستة آلاف لغة محكية الآن سوف تنقرض وتموت - مثل اليونانية القديمة واللاتينية - بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين. تكمن فيما وراء كل لغة ثقافة، الغنى التعبيري للسان حي بقدرته اللانهائية على عكس حالة فكرية مميزة وواضحة. إذن، حين تموت لغة من اللغات، فهذا يقلص حقا قدرة عالمنا على التفكير، والمعرفة، وأن يكون مختلفا

ويؤدي عمله بشكل مختلف - أن يكون فعلا شيئا آخر غير الثقافة السائدة المهيمنة. وكما أشار جون سوذرلاند في كتابه "الاستقلال يوم الأحد":

ليس ثمة غموض يبهم السبب الجذري للمحرقة اللغوية التي نعيش فصولها. خذ إجازة في أي مكان في العالم، فستجد أن قائد طائرتك يتصل، وأنت تستمع إلى تعليمات السلامة (بالإنكليزية) مع برج المراقبة بالإنكليزية. اللافتات في المطار، في أية مدينة أنت فيها، سوف تكرر بواحدة من اللغات العشرين الأوسع انتشارا في العالم - الإنكليزية على الأرجح. لسوف ترى شعارات "كوكا كولا"، ومحطة "ام تي في" على كل الشاشات. مكبرات الصوت سوف تدندن الأغنيات الانغلو - أمريكية على مسامعك وأنت تسير عبر الممر لتأخذ حقائبك. في الفندق، سيتكلم موظف الاستقبال بلغتك الأم، إضافة إلى الخادم على الأرجح (فما يحصل عليه من بقشيش يعتمد على تعدديته اللغوية). اذهب إلى أي مقهى إنترنت، وستجد أن رمز لوحة المفاتيح الذي يعطيك أفضل النتائج هو بالإنكليزية - لغة عصرنا الشائعة.. إن انتشار اللغة الإنكليزية هو نتاج القوة العظمى اللغوية العارية[19].

يخبرنا سوذرلاند أن الحقيقة البدهية المفضلة لدى اللغويين هي: "اللغة لهجة وراءها جيش". اتبع زحف الجيوش الجرارة (الرومانية، النورماندية، الصينية، الروسية) وستجد "لغات العالم". أقوى جيش في العالم سنة 2002 يلوح براية النجوم والخطوط. ليست اللغة الإنكليزية، بل اللهجة الأمريكية المسيطرة هي التي تقتل اللغات المحلية في كل مكان. إنها استعمار، كما يشير سوذرلاند، أشد شرا وشؤما من أي استعمار آخر عرفه التاريخ: "ذات مرة اكتفينا بنهب مواردهم الأولية، الآن نغزو عقولهم، عبر تغيير الأداة الرئيسة التي يفكرون بها: لغتهم 'هم'"[20].

ليست شطائر الهمبرغر مجرد ثقافة واقتصاد - فهي تتطلب الموقع المكاني أيضا. يمكننا أن نأكلها في أي مكان، لكن معظمها نلتهمه على استعجال. في كل كيلو متر على الطريق يمكننا أن نقف بسياراتنا أمام نافذة جاهزة لبيع شطائر الهمبرغر للزبائن المتنقلين من مكان لآخر. وبالتالي هنالك حيز معماري وجغرافي مرتبط بالهمبرغر. وحين افتتح "مكدونالد" فرعا له في الساحة الحمراء في موسكو، أو المدينة المحرمة في بكين، غير البنية المعمارية، إضافة للديناميات المكانية في المدينة. فالمدينة - أية مدينة - تعبير عن قيم الثقافة ومثلها، وآمالها

وتطلعاتها، ووجهة نظرها الاجتماعية ومسلكها، وبالتالي، فإن المدن تتجاوز كثيرا مجرد الشكل. مجرد الطرق والشوارع والأبنية، والآجر والملاط؛ إنها صور ذهنية لإدراك المجتمع لهويته. وبالتالي فإن مظهر العديد من مطاعم الوجبات السريعة الأمريكية في أية مدينة يغير منظرها العام إضافة إلى مدركات قطانها عن أنفسهم. تعمل العولمة بقيادة الولايات المتحدة بشكل متزايد، من خلال فرض جملة وحيدة من المعايير، على تغيير معالم مدن الدول النامية وتحويلها إلى مجرد أبنية وشوارع وشواهد تذكر بالهيمنة الأمريكية. العمارة التقليدية تتعرض للهدم والإزالة لتحل محلها أبنية جامدة تفتقد الملامح المميزة، وشوارع عريضة متعددة المسارب، ومراكز تسوق، وفنادق، ومطاعم للوجبات السريعة. وأصبحت معظم المدن في الدول الغنية من العالم الثالث تبدو إما مثل دالاس أو مدن الملاهي المتصلة بلوس أنجلوس.

على سبيل المثال، تعتبر جدة في المملكة العربية السعودية مدينة تاريخية لها شخصيتها المتميزة التي تترك أثرا في زوارها على الدوام. فهي تضم شبكة من البيوت المرتفعة الرائعة التي تستفيد من الظروف المناخية السائدة إلى الحد الأقصى، حيث صممت الطوابق العلوية لاستقبال نسيم البحر، مما يخلق تيارات

هوائية صاعدة متفاوتة الحرارة بانتظام؛ أما النوافذ المقوسة، المفتوحة، المزودة بـ"أباجورات" فتحجب وهج الشمس لكنها تسمح بدخول الهواء ليرطب الغرف. في حين تتيح الأسطح المحيطة بعوارضها الخشبية المتصالبة للهواء البارد أن يتحرك بحرية في أشد ليالي الصيف حرارة. لقد أظهرت هذه البيوت التقليدية ما تستطيع أن تحققه قوة المخيلة المحلية والمهارة الحرفية المبدعة في فن العمارة. لكن الشوارع العريضة الضخمة المسفوعة بأشعة الشمس المحرقة والمباني البشعة التي لا تقي من هجير الصيف، حلت محل الأزقة والطرقات الضيقة الرطيبة. اختفت العمارة التقليدية، والأسواق القديمة، والمقاهي السعودية - لتحتل مكانها مراكز التسوق، ومطاعم الوجبات السريعة، ومدن الملاهي، والفنادق.

نفس الشيء ينطبق على العديد من المدن الأخرى في دول العالم النامية. فعلى سبيل المثال، وجد وليام غيبسون (مؤلف قصص الخيال العلمي التي تتناول ثقافة المجتمعات المضطهدة الخاضعة لهيمنة تقانة الكمبيوتر)، عندما قام بزيارة إلى سنغافورة، أن:

الإحساس بمحاولة الاتصال - نفسيا وعقليا وروحيا - مع سنغافورة القديمة يبدو مؤلما نوعا ما، كأنما انتصبت

ساحة نيو اورليانز الجديدة المقامة في "ديزني لاند" في الموقع الحقيقي للحي الفرنسي، لتمحو آثاره في العملية لكنها تترك في مكانه معلما زائفا صقيلا. واجهات ما تبقى من البيوت/المتاجر المشيدة على الطراز الفيكتوري تذكر بمنطقة كوفنت جاردن في يوم لندني يستحيل أن تشرق فيه الشمس بمثل هذا السطوع.. ليس هناك الكثير لرؤيته من معالم الماضي الواقعية: قضيب من البخور [الذي كان يحرق أمام الأوثان الصينية] يدخُن في حامل نحاسي عتيق فوق عمود مطلي لبيت/متجر؛ مرآة متوضعة فوق باب حانوت لبيع الأدوات الكهربائية، لتتصيد وتحرف مسار الأرواح الشريرة التي تهاجم في خط مستقيم؛ عربة ثلاثية العجلات هرأها الصدأ، ربطت بسلسلة إلى حاجز حديدي طلي حديثا. الآثار المادية المتعينة للماضي هنا اختفت كلية تقريبا[21].

لربما تعتبر سنغافورة، بعد أمريكا ذاتها، أكثر الأماكن التي تتوضح فيها آثار مرض "الأمركة" على سطح الأرض، وهي تمثل مستقبل العديد من المدن في آسيا وأمريكا اللاتينية.

تخلق مثل هذه الإمبريالية الثقافية المفرطة نزوعا عميقا لكره للولايات المتحدة، حتى في الدول التي يفترض أن تكون

من أخلص الحلفاء. فمثلا، هنالك شعور جارف بالكراهية والمقت للمنتجات الثقافية الأمريكية ينتشر بين المجتمعات المحلية الشعبية (Minjung) في كوريا الجنوبية. تتألف هذه الشريحة الاجتماعية من تحالف واسع النطاق يشمل العمال والفلاحين وفقراء المدن، الذين يعتبرون أنفسهم بمثابة المدافعين عن الثقافة الكورية التقليدية، إضافة لكونهم ضحايا الثقافة المعولمة والرأسمالية الأمريكية. وهم يشعرون - ماديا/جسديا، وثقافيا، وجغرافيا، وبالتالي سيكولوجيا - بالاغتراب والعزلة والإقصاء نتيجة "أمركة" كوريا الجنوبية. فالسياسات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة، مثل تلك التي ناقشناها في الفصل الرابع، اقتلعت المجتمعات المحلية الريفية (الشعبية) ذات الاستقلال الذاتي من جذورها، ودمرت أساليبها الحياتية، وأجبرتها على المشاركة الذليلة في دوامة الحداثة المؤمركة. وهي تؤمن بأن الأمركة قد أفرزت الظلم، والاستغلال، والعنف، والاغتراب، والإقصاء الثقافي؛ وأن الثقافة الأمريكية تهدد فعلا اللغة الكورية ذاتها، التي قد تموت خلال العقود الثلاثة القادمة، كما يشير بعض الخبراء. وفي الحقيقة، تعتبر هذه الشريحة الولايات المتحدة قوة احتلال، ويملأ كيانها الاشمئزاز من وجود خمسة وأربعين ألفا من الجنود الأمريكيين على تراب الوطن منذ أكثر من خمسة عقود. ليس من المفاجئ

إذن قيام جماهيرها بتنظيم المظاهرات ضد الولايات المتحدة، وإحراق العلم الأمريكي في مناسبات منتظمة.

يقول ستيف فولر، الأكاديمي الأمريكي وأستاذ علم الاجتماع في جامعة وارويك: "من الخطأ التفكير بالعولمة بقيادة الولايات المتحدة باعتبارها شكلا من أشكال الاستعمار الثقافي، ففكرة الاستعمار الثقافي تتضمن تأثيرا يطال الثقافة المحلية بصورة أكثر تخطيطا وتوجيها - أي ما كان يدعى بـ'الحرب الأيديولوجية'، حيث يبلغ الناس علنا، أو يجبرون على التخلي عن عاداتهم التقليدية وتبني العادات الغربية. لكن ذلك لا يمثل فعلا أسلوب أمريكا. وفي الحقيقة، وعلى العكس من الاستعمار الثقافي الأوروبي، فإن من النادر أن تتورط حكومة الولايات المتحدة بشكل مباشر في أشد أشكال الإرهاب الثقافي شيوعا وانتشارا، مثل غرس مبادئ 'المكدونالدية'". إن الرغبة بالمنتجات الثقافية الأمريكية - التي تدرك باعتبارها متفوقة، وحديثة، وموجة المستقبل - تعني أن يلعب "الضحايا" أنفسهم دورا رئيسا في نشر الثقافة الأمريكية. ويقترح فوللر أننا بحاجة، من أجل فهم ما تفعله أمريكا ببقية العالم فعلا، أن نفكر بالممارسات الثقافية للولايات المتحدة بلغة "الإرهاب البيولوجي"،

الذي هو النقيض التام للشكل الكلاسيكي من الاستعمار العسكري والثقافي.

أولا، [الإرهاب البيولوجي] ليس له هدف واضح أو معنى محدد. إذ لا يمكن لأحد أن يحرز نصرا في حملة الإرهاب البيولوجي: بل أن يكتفي بالأمل بأن يكون انتشار الجرثوم أو الفيروس مدمرا وممزقا للمجتمع إلى أقصى حد ممكن. الأمر الذي يوجد الظرف المناسب لتحقيق بقية الأهداف. ثانيا، تنحصر مهمة الإرهابيين البيولوجيين أنفسهم في بدء الحملة فقط. ومعظم "الحرب" الفعلية يشنها الضحايا الذين ينقلون عدوى الجرثوم أو الفيروس إلى بعضهم بعضا في تفاعلاتهم اليومية. ثالثا، مع انتشار حملة الإرهاب البيولوجي، وتراكم تأثيرات الجراثيم والفيروسات مع غيرها من التأثيرات، يصبح من المستحيل عمليا العثور على العامل الممرض المسؤول، نظرا لأن كل الضحايا آنئذ قد تورطوا وتآمروا على نشره.

"مكدونالد" يوضح معنى الإرهاب الثقافي هذا أفضل توضيح. لنفكر مثلا باللافتة الموضوعة أمام كل الأقواس الذهبية: "قدمنا الخدمة لمليارات من البشر". لنلاحظ أن العبارة ليست: "قدمنا الغذاء لمليارات من البشر". فمن

وجهة النظر التسويقية، يعتبر الشعار لافتا إلى حد مدهش. فهو لا يشير إلى أي هدف سوى تكاثر وانتشار شطائر الهمبرغر، ولا يأتي على أي ذكر لاستجابة أولئك الذين قدمت لهم مطاعم "مكدونالد" خدماتها. لكن لانتشار شطائر الهمبرغر، كما نعلم، أثرا مدمرا على معظم سكان الأرض - بدءا بإجبار الأهالي المحليين على تبني ممارسات الثقافة الأمريكية لإفساد وتخريب مناظرهم الطبيعية وحياتهم الثقافية. في الحقيقة، حين يبدأ السكان المحليون بالتصرف تبعا لمبادئ الهمبرغر، ونقل العدوى الممرضة لبعضهم بعضا عبر المواقف والسلوك (نفاذ الصبر، والبدانة، والآفات القلبية..)، يصبحون أكثر استعدادا لقبول المزيد من التدخل الأمريكي في حياتهم. وبحلول الوقت الذي يصبح فيه الدمار الخطير أمرا واقعا، يغدو عدد الأهالي الذين استفادوا شخصيا من التدخل كافيا، ويصعب كثيرا آنئذ إزالة أضراره.[22]

وفي الوقت الذي استطاع فيه "الإرهاب البيولوجي" لثقافة الهمبرغر الكلية الحضور اختزال جغرافيا العالم الثقافية إلى مجرد حيز أمريكي مطلق، وقتل لغات معظم الدول النامية، وأساليبها المعمارية، وصناعاتها السينمائية، وبرامجها

التلفزيونية، وموسيقاها، وفنونها، يبقى الجو الثقافي الأمريكي نظيفا معقما من كافة أشكال "التلوث". "التجارة الحرة" في المجال الثقافي الأمريكي طريق أحادي الاتجاه فقط. حاولْ مشاهدة فيلم إيراني، أو مسلسل تلفزيوني صيني يعرض الولايات المتحدة. حتى أفضل الأفلام البريطانية والكندية والأسترالية - التي تستخدم نفس اللغة وتشترك في تاريخ ثقافي مشابه - من النادر أن تعرض في أكثر من بضع صالات قليلة في الولايات المتحدة. ومع بعض الاستثناءات النادرة، لا تعرض شبكات التلفزة الأمريكية إلا المنتجات الأمريكية. ولن تجد الأفلام الأجنبية إلا على القنوات الكبلية مثل "صندانس" (Sundance) و"اندنبدنت فيلم تشانلز" (Independent Film Channels)، مع بعض الأعمال الدرامية والأفلام الوثائقية البريطانية التي تعرض على شاشة "بي بي اس" (PBS). تقول مارغريت ويرتهايم: "إذا أنتج عمل لا يقاوم فعلا في إحدى البلاد الأجنبية، فإن الاستجابة الأمريكية المعيارية هي شراء الحقوق وصنع نسخة أمريكية منه". هذا ما حدث بالضبط للمسلسل التلفزيوني الناجح "الناجي" (Survivor)، الذي انطلقت فكرته الأصلية من هولندا، والكوميديا البريطانية الناجحة "خرافي مائة بالمائة" (Absolutely Fabulous)، التي اشترى حقوق إعادة إنتاجها روسيان بار. هذا مجرد غيض من فيض. أما في المسلسل

البريطاني الكوميدي الرائد (الذي أنتج في الستينيات) "إلى أن يفرقنا الموت" (Till Death Us Do Part)، فقد تحول الانتقاد الهجائي الاشتراكي/الليبرالي مقابل المحافظ/الرجعي إلى عالم "آرشي بنكر" (Archie Bunker) الرقيق المؤثر، حالما عبر المحيط الأطلسي. وشملت الأفلام التي عانت هذا المصير المذل فيلم ويم ويندرز الرقيق "أجنحة الرغبة" (Wings of Desire)، الذي أعيد إنتاجه تحت اسم "مدينة الملائكة" (City of Angels) وقامت ببطولته نجمة أمريكا المحبوبة ميغ ريان، والفيلم الكوميدي الفرنسي الرائع "الزوار" (Les Visiteurs)، الذي أعادت هوليود إنتاجه بأسلوب غريب، حيث احتفظت بالممثلين الفرنسيين بينما استبدلت نساء النسخة الفرنسية بممثلات لم يتجاوزن نصف أعمارهن. في كلتا الحالتين، كانت النسخة الهوليودية باهتة ومجرد انعكاس واه للأصل الأوروبي. تلاحظ ويرتهايم قائلة: "آلة إعادة التغليف الأمريكية اختزلت كل التجارب، بغض النظر عن سياقها الثقافي، وحولتها إلى تجربة أمريكية"[23].

توكيد وسائل الإعلام الأمريكية المركز والمكثف والضاري على الربح التجاري، رسخ الحكمة التقليدية القائلة بإعطاء الناس القاسم المشترك الأصغر. ونظرا لأن أمريكا قارة ضخمة المساحة يسكنها أكثر من مائتين وخمسين مليونا،

فلابد أن يوجد فيها شريحة متميزة ومتخصصة من المشاهدين والقراء لهم أذواقهم الخاصة. لكن الاتجاه السائد لوسائل الإعلام في أوقات الذروة يراعي ذوق جماهير العامة، وقرارات الإنتاج التي تتخذها تعكس الفكرة التي أثبتها السوق بالتجربة والاختبار حول ما يرغب الأمريكيون بمعرفته عن العالم. من الحكم التقليدية الشائعة تلك التي تقول بأن العالم لا يثير الاهتمام إلا إذا تواجد فيه أمريكي. الممارسة المعيارية ظلت لمدة طويلة تتمثل في إعطاء الدور الرئيسي لنجم أمريكي. لكنها تحولت لتعني بشكل متزايد تهيئة وتبيئة القصة لدمج المنظور الأمريكي، حتى وإن أدى ذلك إلى تفريغها من مضمونها ودلالاتها. في عام 2001 بثت قناة "هولمارك" (Hallmark) مسلسلا تلفزيونيا مصغرا مأخوذا عن رواية صينية كلاسيكية (من القرن السادس عشر) بعنوان "الرحلة إلى الغرب"، وهي عبارة عن حكاية خرافية مجازية عن رحلة حقيقية إلى الهند، تمت في القرن السابع بحثا عن النصوص البوذية المقدسة. من منظور التلفزيون، وتبعا لدعايات القناة، خضعت قصة ووتشينغ-ان لعملية "تحديث وتجديد". وتحقق ذلك عبر إقحام "بطل مغامر" كان أمريكيا معاصرا، و"فقيها تحول إلى مستشار تجاري في الصين"، عرفه "محاربو التيراكوتا" بوصفه "العالم القادم من الأعلى"، وحملوه مسؤولية تنفيذ مهمة بطولية تتمثل في العثور

على المخطوط في خلال ثلاثة أيام أو مواجهة "نهاية العالم". في هذه النسخة المعدلة، يصاحب البطل الجديد بطل القصة الأصلية، "الملك القرد"، الذي يلقنه المهارات النبيلة لفنون القتال العسكرية في نفس الوقت الذي يتعلم فيه "شيئا عن القلب الإنساني"[24].

لا يقتصر الأمر على الأدب الذي يجب أن يعدل ويخضع للشروط الأمريكية ليغدو مستساغا للمشاهد الأمريكي وأحاسيسه ومشاعره. التاريخ أيضا ينبغي إخضاعه لنفس الإجراء. وطبق الأمران معا على فيلم "أميرة صغيرة" (A Little Princess) (1995). فقصة فرانسيس هودجسون بيرنيت (1849 1924.) الكلاسيكية للأطفال، التي كتبتها عام 1888 وأعادت كتابتها عام 1905، عبارة عن حكاية حول ابنة ضابط بريطاني في جيش الهند، أرسلت إلى مدرسة داخلية، ولبست الأسمال وعرفت معنى الفقر بعد أن رتعت في الغنى. غيرت نسخة الفيلم المعدلة أحداث القصة لتدور عام 1914، حين توجب على الأب الذهاب إلى الحرب في الخنادق. لكن ابنته - التي نشأت في الهند، وتدبرت أمر اكتساب اللهجة الأمريكية! - أرسلت إلى مدرسة في نيويورك. وعند وصولها إلى هناك، وجدت أن ابن سيد عجوز يسكن في البيت المجاور

يبكي لأنه سيرسل إلى الحرب أيضا ـ وهو أمر كان سيسبب شغبا لو حدث في الواقع، نظرا لأن أمريكا كانت عام 1914 في ذروة انعزاليتها، ومصممة على عدم الانجرار إلى أية حرب أوروبية.

تجسد الحرب واحدا من الميادين الرئيسة التي تعمل عبرها الأفلام الأمريكية بشكل روتيني على إعادة تخيل التاريخ أو تشويهه. ولربما تأثر النظارة الأوروبيون ببعث فظاعات عمليات الإنزال في النورماندي بتفاصيلها الدقيقة في فيلم ستيفن سبيلبيرغ "إنقاذ الجندي ريان" (Saving Private Ryan) (1998)، لكنهم شعروا بالسخط والاستياء لأن الفيلم لم يعترف في أية مرحلة بمشاركة أية أمة أخرى في الحرب ضد هتلر. فالتعصب الذي كان ذات مرة موقفا سياسيا أمريكيا أصبح شرنقة ثقافية يُحاصر العالم داخلها لتقديم الخلفية المناسبة للبطولات الأمريكية وتزويدها بالأشرار الذين يتوجب على الولايات المتحدة التغلب عليهم. في فيلم "الوطني" (Patriot) (2000)، ملحمة ميل غيبسون عن الحرب الثورية الأمريكية (حرب الاستقلال)، صور الجنود البريطانيون وكأنهم نازيون حقيقيون، يرتكبون الأعمال الوحشية المأخوذة من الحرب العالمية الثانية.

إذن، في حين يختنق العالم تحت ثقل وضغط المنتجات الثقافية الأمريكية، يعيش الأمريكيون أنفسهم في عزلة تامة عن الثقافات اللاأمريكية. تقول ويرتهايم: "المشهد الموسيقي لا يختلف كثيرا عن نظيره التلفزيوني/السينمائي - مشهد متصل من موسيقى 'البوب' و'الراب'، و'الريف' (Country music) الأمريكية، لا يقطع استمراريته اللانهائية إلا بعض الاختراقات القليلة التي تحققها بين الحين والآخر فرقة غنائية بريطانية. اذكرْ أمام عاشق أمريكي عادي للموسيقى اسم أم كلثوم، كوكب الشرق المصرية التي يطرب لها كل العالم العربي، أو لاتا مانغاشتار، المطربة الهندية التي فاقت مبيعات أسطواناتها كافة المغنيين الآخرين، بمن فيهم مايكل جاكسون و'البيتلز'، ولسوف يحدق إليك مشدوها دون أن يفهم شيئا"[25]. لا تقتصر هذه الحالة بالطبع على أمريكا - فهي أمارة دالة على مشكلة أكثر عمومية في الغرب ككل، حيث لا يعرف الناس الكثير عن الفنون والثقافات اللاغربية. لكن حالة أمريكا تبدو أشد سوءا لأنها في موقع مهيمن تتمتع فيه بالقدرة على تصدير ثقافتها - علاوة على أن جهلها بالثقافة الأوروبية يعادل جهلها بباقي الثقافات.

ذلك أحد الأسباب التي تحول بين العديد من الأمريكيين وبين تصور مدى عمق مشاعر الاستياء والسخط التي يثيرونها. وكما لاحظت ويرتهايم: "يبدو أنهم غير قادرين على تخيل الحياة نفسها في أية هيئة ما عدا تلك التي علقوا هم أنفسهم في حبائلها. وكيف يمكنهم ذلك حين يكون مشهدهم الثقافي على هذا القدر من أحادية النبرة؟ فمن غير الواقعي توقع أن يفهم من تربى على معارف وسائل الإعلام الأمريكية وحدها ديناميات الثقافة العربية، أو أن يقدر الكفاح من أجل البقاء في إحدى قرى أفريقيا. وإذا كنا نتحدث هنا عن إخفاق المخيلة الأمريكية الجمعية، فإن لهذا الإخفاق بعض الجذور على الأقل في الفشل الذريع لصناعات المنتجات الثقافية الأمريكية التي ترفض بعناد فتح أبوابها أمام كل ما هو أجنبي"[26]. باختصار، أصبح الأمريكيون أنفسهم ضحايا تخنقهم الإمبريالية الثقافية الأمريكية المفرطة.

وهكذا، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إذا كانت الأغلبية الساحقة من الأمريكيين جاهلة بالإمكانات والأساليب والأشكال الثقافية الأخرى، فهل هي بريئة من ذنب الإمبريالية المفرطة لثقافتها التي تزداد خبثا وضررا باستمرار؟ هل يستحق

المواطنون الأمريكيون اللوم على تصرفات حكومتهم مثلما نلوم فيروس نقص المناعة المكتسبة (HIV) على مرض الإيدز؟ هل هم كائنات حية فاقدة للحس والوعي والإدراك كلية؟ هل يمكن أن نجد العذر التبريري لجهل المواطنين الأمريكيين بالإرهاب البيولوجي الذي تمارسه ثقافتهم؟ الجهل هنا إرادي ومتعمد في جوهره. ومثلما أشارت مارغريت ويرتهايم: "يبدو أن قلة قليلة من الأمريكيين يعرفون عن الخيارات الثقافية الأخرى؛ وقلة قليلة على استعداد للانخراط في خيارات الشعوب الأخرى، وطرائق وجودها. في أرض الحرية والأحرار، يبدو أن المبدأ الأخلاقي الضمني للخطاب السائد هو أن المرء حر فقط في فعل الأشياء 'على طريقتنا'. وكما قال هنري فورد عن سيارته: 'يمكنك أن تحصل عليها بأي لون تريده طالما هو أسود'. في هذه الحالة يكون الخيار الوحيد هو الأبيض بالطبع. لربما يكون الجهل نعمة - رغم أن هذه الحكمة القديمة قد وضعت موضع المساءلة في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر. ومع قيام العولمة بقيادة الولايات المتحدة بتدمير ومحو ثقافات العالم، تقع على عاتق المواطنين الأمريكيين مسؤولية الحفاظ على ما يمكن أن ندعوه بالتنوع البيولوجي الثقافي. لا يمكن للمواطنين الأمريكيين

التنصل من حمل هذه المسؤولية والاحتفاظ بالاستقامة الأخلاقية، تماما مثلما لا يستطيعون التهرب من واجبهم في المشاركة في الحفاظ على التنوع البيولوجي الطبيعي. ولن يؤدي التملص والمراوغة إلا إلى مزيد من الكراهية من جانب العالم الخارجي ومزيد من الردود الانتقامية في الداخل"[27].

حتى في ميدان الهمبرغر، هنالك أكثر من طريقة واحدة لشي أقراص الهمبرغر المفروم. لقد ظهر أول مطعم "ويمبي" للهمبرغر عام 1934. اقتبس المطعم اسمه من الشخصية التي تأكل الهمبرغر في أفلام الرسوم المتحركة الشهيرة "باباي"، وقدم لزبائنه تجربة الجلوس داخل المطعم وتناول الوجبة السريعة، ثم اختار التركيز على الزبائن الأصعب إرضاء الذين يستطيعون دفع مبلغ عشرة سنتات ثمنا لشطيرة الهمبرغر. علاوة على ذلك، رفض المطعم بتصميم دوغمائي عنيد تقليد مطاعم الهمبرغر الأخرى التي بدأت تبيع الوجبات للزبائن وهم في سياراتهم عن طريق منافذ مخصصة لذلك منذ أواخر الثلاثينيات. فالتجربة مع "ويمبي" لا يمكن الحصول عليها إن سمح للزبائن بالبقاء في سياراتهم. لكن "ويمبي" فعل أكثر من مجرد مقاومة مفهوم تقديم وجبة الطعام للزبون وهو في سيارته، وهي ممارسة شكلت

الدعامة الأساسية لصناعة الوجبات السريعة الأمريكية. إذ أدرك مؤسسه بأنه خلق "فيروسا" كامنا. وتبعا لوصيته، تم إغلاق ألف وخمسمائة مطعم "ويمبي" في الولايات المتحدة وباقي دول العالم، بعد أن توفي عام 1978[28].